الخطر الحاصل من صراع اختلاف الفرد المسلم بين القوانين الإسلامية وبين أنماط القوانين الثقافية الغربية واثر ذلك على قانون الأحوال الشخصية للأسرة

الأستاذ المساعد الدكتور حيدر علي حسين كاظم

المدرس الدكتور أزهر صادق كاظم

جامعة الإمام الصادق عليه السلام

المقدمة:

إن امتنا تعيش في معترك حام، تحت سماء حمراء متوهجة، تملئها خيل الدعاة البغاة المعججة، وتتخطفها الأيادي ألاثمة، وتنخر أرضها الطاهرة تمددات سرطانية عابثة ولا شك ان هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الإنسانية تستحث المسلم لنثل سهام من كنانة الحق رغبة في إخماد وساوس الباطل وشقائقه وإفشال دحر القانون الإسلامية، ولا شك ان حماية خيمة الدين وصيانة حوزة التوحيد وحماية القانون المسلمة هي من أهم المهمات في زمن الملمات، ومما لا يستريب فيه عاقل ان مرحلة التيه التي تتخبط فيها طوائف مليونية وتحترق في اتونها يوميا، تستدعي من حاملي مشاعل النور ان يخرجوا إلى اللذين قد سكنت في قلوبهم أقطاب اليهود والنصارى ويسعون في محاولات حثيثة الى استقطاب المسلمين لدينهم، وقد كان رد فعل اليهود والنصارى في رد المسلمين عن دينهم متباينا فمن مهرولا الى الباطل، ومن متأني في مشيه له غاية أخرى من ذلك، ومن نصب سيف حرب على الوحي مباشرة ليعلن بباطله المنتفش انتفاشة الزبد الرابي السريع الزوال، ومن ضمن محاولات اليهود والنصارى في الوقت الحاضر ربط نصوصا من القران الكريم بمفاهيم محرفة واردة في التوراة والإنجيل ويحرفونها عن معانيها الحقيقية ويبعدونها عن دلالاتها الواضحة، يبغون من ذلك تشويه وطمس الكثير من المعاني والمعالم الإسلامية الجميلة وخروج القانون الإسلامية عن ثوبها الأصلي، وبعد ذلك يرتد المسلمون من حيث لا يعلمون إلى الديانة اليهودية والنصرانية، ورويدا رويدا يطبقون المفاهيم المحرفة على حجة انها مفاهيم إسلامية، فلذلك ولبيان خطر هذا الشيء جاء بحثي بعنوان (الخطر الحاصل من صراع اختلاف الفرد المسلم بين القوانين الإسلامية وبين أنماط القوانين الثقافية الغربية واثر ذلك على قانون الأحوال

الشخصية للأسرة).

المبحث الأول

القانون الإسلامي الوطني معناه وخصائصه ومستوى التحديات التي تواجه في ضوء القانون الاسلامية ويتضمن

المطلب الأول

معنى القانون الإسلامي الوطني وبيان خصائصه ومقوماته

قضية القانون قضية محورية، أزعجت كل الناس، إذ إن كل جماعة أو أمة تعوزها القانون المتميزة ليمكنها المعيشة والمحافظة على وجودها؛ فالقانون هي التي تحفظ سياج الشخصية، وبدونها يتحول الإنسان إلى كائن تافه فارغ غافل تابع مقلد؛ لأن للقانون علاقة أساسية بمعتقدات الفرد ومسلماته الفكرية، وبالتالي تحديد سمات شخصيته فتجعله إنسانًا ذا قيمة ولحياته معنى وغاية[١].

والقانون الاسلامي معناه: تعريف الإنسان نفسه فكرًا وثقافة وأسلوب حياة.. أو هي مجموعة الأوصاف والسلوكيات التي تميز الشخص عن غيره. وكما أن للإنسان قانون كذلك للمجتمع والأمم قانون.. فهناك مجتمع إسلامي، ومجتمع علماني، وهناك النصراني، وأيضا الشيوعي والرأسمالي.. ولكل منها مميزاتها وقيمها ومبادؤها.

فإذا توافقت قانون الفرد مع قانون مجتمعه كان الأمن والراحة والإحساس بالانتماء، وإذا تصادمت الالقوانين كانت الأزمة والاغتراب .ومن هنا يمكنك فهم معنى حديث النبي ﷺ: "بَدَأَ الإِسْلاَمُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا؛ فَطُوبىَ لِلْغُرَبَاءِ"(مسلم).

هذه القانون هي التي تتبناها النفس، وتعتز بالانتساب إليها، والانتماء لها، والانتصار لها، والموالاة والمعاداة على أساسها، فبها تتحدد شخصية المنتمى وسلوكه، وعلى أساسها يفاضل بين البدائل[٢].

وبالنسبة للمجتمع تعتبر الحصن الذي يتحصن به أبناؤه، والنسيج الضام، والمادة اللاصقة بين لبناته، فإذا فقدت تشتت المجتمع، وتنازعته المتناقضات. ولا شك أن مقومات القانون هي العناصر التي تجتمع عليها الأمة بمختلف أقطارها من وحدة عقيدة، ووحدة تاريخ، ووحدة

اللغة، والموقع الجغرافي المتميز المتماسك، وأعظمها لا شك هي العقيدة والتي يمكن أن يذوب فيها بقية العناصر[٣].

والقانون الإسلامية في الحقيقة هي الانتماء إلى الله ورسوله وإلى دين الإسلام وعقيدة التوحيد التي أكمل الله لنا بها الدين وأتم علينا بها النعمة، وجعلنا بها الأمة الوسط وخير أمة أخرجت للناس، وصبغنا بفضلها بخير صبغة ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ﴾ (البقرة:١٣٨).

خصائص القانون الإسلامي:

١- أنه قانون العقيدة: فينضوي تحتها كل مسلم أيًا كان مكانه أو شكله أو لغته؛ فلأهل الإسلام مميزاتهم الخاصة بهم، والتي تجعلهم كلهم تحت مسمى واحد ومعتقد واحد هو سماكم المسلمين من قبل. ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٩٢).

أنها لازمة لكل مسلم: لا يجوز لمسلم الخروج عنها، فهي فرض لازم ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (الأعراف:١٥٨). "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ، إِلاَّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ."

أنها متميزة عمًا عداها: وهذا التميز هو الذي يعطي كل قوم مقومات بقائهم، ويحفظ عليهم ثقافتهم وإيدلوجيتهم، فلا يذوبون في غيرهم ولذا شمل هذا التميز كل جوانب الحياة بداية من العقيدة ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ (الكافرون:٦)، ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ولا الضَّالِّينَ) (الفاتحة: ٦، ٧). ونهاية بالشكل الظاهر في الملبس والهيئة "إياكم وزي الأعاجم"، ومرورا بكل أمور الحياة العملية "ليس منا من عمل بسنة غيرنا". (الطبراني في الجامع الصغير). ﴿أَنْتُمْ بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (يونس:٤١).

أنها تستوعب حياة المسلم كلها وكل مظاهر شخصيته: فهي تامة الموضوع محددة المعالم تحدد لصاحبها بكل دقة ووضوح هدفه ووظيفته وغايته في الحياة: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ (الأنعام:١٦٢، ١٦٣). هي مصدر العزة والكرامة: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الأنبياء: ١٠)، ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (المنافقون:٨)، ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ (فاطر:١٠)، ﴿أَيَبْتَغُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾(النساء:١٣٩). وقال احد الحكماء: إنا كنا أذل قوم فأعزنا الله بالإسلام فمهما ابتغينا العز في غيره أذلنا الله[٤]. تربط بين أبنائها برباط وثيق: فتجعل الولاء بين أتباعها والمحبة بين أصحابها وتربط بينهم برباط الأخوة والمحبة والنصرة والموالاة، فهم جسد واحد ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ (الحجرات:١٠)، ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران:١٠٣)، ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ (الحجرات:١١)، "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى سائر الجسد بالسهر والحمى" مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. "المسلم أخو المسلم"[٥].

صراع القوانين فيما بينها:

لقد أدركت كل الأمم أن قضية القانون قضية محورية، وأن من لم ينتبه إليها سيذوب حتماً في ثقافة غيره، وستتلاشى مميزاته الخاصة ليكون ذيلاً أو ذنبًا.. وأعداء الأمة لم ولن يتركوها على قانونها الإسلامي وعقيدتها التوحيدية وثقافتها الإيمانية، بل يكيدون الليل والنهار، ليزحزحونا عنها ويطمسوها عنا قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾(البقرة:٢١٧) ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (البقرة:١٢٠) ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ (النساء:٨٩) ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ (البقرة: ١٠٩). والذي ينبغي أن ينتبه له أهل الإسلام أن الآخرون يحرصون على القوانينهم مع اجتهادهم في تذويب قانون المسلمين وطمس معالمها والنأي بهم بعيدا عن دينهم حتى لا يعود الإسلام إلى الساحة مرة أخرى وهذا واضح من خلال تصريحاته القوم وكلامهم: في آخر عام ١٩٦٧ وفي محاضرة في جامعة برنستون الأمريكية صرح أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل حينها: "يحاول بعض الزعماء

العرب أن يتعرف على نسبه الإسلامي بعد الهزيمة، وفي ذلك الخطر الحقيقي على إسرائيل، ولذا كان من أول واجباتنا أن نبقي العرب على يقين راسخ بنسبهم القومي لا الإسلامي"[٦].

وفي صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ ٧٨\٣\١٨: "إن على وسائل إعلامنا أن لا تنسى حقيقة هامة هي جزء من استراتيجية إسرائيل في حربها مع العرب، هذه الحقيقة هي أننا نجحنا بجهودنا وجهود أصدقائنا في إبعاد الإسلام عن معركتنا مع العرب طوال ثلاثين عاما، ويجب أن يبقى الإسلام بعيدا عن المعركة إلى الأبد، ولهذا يجب ألا نغفل لحظة واجدة عن تنفيذ خطتنا في منع استيقاظ الروح الإسلامية بأي شكل وبأي أسلوب ولو اقتضى الأمر الاستعانة بأصدقائنا لاستعمال العنف والبطش فإخماد أية بادرة ليقظة الروح الإسلامية في المنطقة المحيطة بنا"[٧] وفي كتابه انتهز الفرصة" يقول الرئيس الأمريكي نيكسون: إننا لا نخشى الضربة النووية ولكن نخشى الإسلام والحرب العقائدية التي قد تقضي على القانون الذاتية للغرب". وقال أيضا: "إن العالم الإسلامي يشكل واحدا من أكبر التحديات لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في القرن الحادي والعشرين".

وقال إيوجين روستو مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق جونسون لشئون الشرق الأوسط: "إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا إنما هي جزء مكمل للعالم الغربي، فلسفته، وعقيدته ونظامه، وذلك يجعلها تقف معادية للعلام الشرقي الإسلامي بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامي[٨]. وقد صرح مسؤول في الخارجية الفرنسية من فترة بـ: "أن الخطر الحقيقي الذي يهددنا تهديداً مباشراً عنيفًا هو الخطر الإسلامي".

اهتمام كل أمة بقانونها:

الأمم التي تريد أن تبقى هي التي تحافظ على قانونها، ولذلك لا عجب أن تحاول كل دولة أو أمة أن تصون لأتباعها هويتهم وتحميهم عن غزو الثقافات الأخرى لثقافتهم.. فعندما رأى الفرنسيون أن اتفاقية الجات تؤدي إلى دخول المواد الثقافية الأمريكية بمعدلات كبيرة لفرنسا مما يشكل تهديدا صارخا لهويتهم القومية، رفضوا التوقيع على الجزء الثقافي من الاتفاقية وطالبوا بتخفيض تلك المعدلات[٩].

وعندما قال رئيس وزراء إحدى الدول العربية في ندوة في جامعة تل أبيب: "إننا في

(بلدنا) نفرق بين الدين والقومية، ولا نقبل أن تكون قيادتنا السياسية مرتكزة على معتقداتنا الدينية " رد عليه ديفيد فيثال قائلا: "إنكم أحرار في أن تفصلوا بين الدين والدولة، ولكننا في إسرائيل نرفض أن نقول: إن اليهودية مجرد دين فقط[١٠].

"وأعجب من هذا أن يقوم الهندوس في بلاد الهند بمنع بيع الزهور في يوم عيد الحب "فالنتاين" وحرق المحلات التي تبيعه لأن ذلك ليس من الهندوسية ويحارب الثقافة الهندية. وهذا كله إن دل فإنما يدل على مدى محافظة كل أمة على قانون أبنائها وحمايتهم من السقوط في هوة الانبهار بثقافات الآخرين.. فمتى نهتم نحن لهذا ونحوط أبناء أمتنا ونحميهم من الوقوع في هذه الحمأة..؟!

المطلب الثاني

بيان طرق الحفاظ على القانون الإسلامي الوطني

إن مما يقلق المراقبين لدعاة التجديد فى الفكر الإسلامى، هو المساس بالقانون الإسلامي، سواء كانت للفرد أو الأسرة أو المجتمع، وخصوصا الأحوال الشخصية، من أحكام الزواج، والطلاق والميراث، وكذلك ما يتعلق بالقضاء. خصوصا بعد أن أصبح العالم اليوم كالبلدة الواحدة، التى يمتزج بها الناس وبما أن الإنسان بطبيعته يتأثر، ويؤثر بالآخرين، فلابد من وضع الحماية اللازمة للمحافظة على القانون الإسلامية[١١]. وإن أكثر الالقوانين الإسلامية تعرضا للتهديد بالتأثير، هم المسلمون الذين يعيشون بين الكفار فى الغرب.

المحافظة على القانون الإسلامي في العقيدة:

لقد اعتبرت الشريعة الإسلامية العقيدة أهم المقاصد التى جاءت لحمايتها، والمحافظة عليها، وإن كبر خطر يواجه المسلمين، وخصوصا الذين هاجروا إلى الغرب، هو انصهار العقيدة الإسلامية فى العقائد الأخرى، بحيث يختلط على المسلم تمييز ما هو من الإسلام ممن هو دخيل عليه من العقائد الأخرى، كالاحتفال بأعياد المجوس، واليونان القدماء، وغيرهم، أو الاعتقادات الشركية والوثنية[١٢]. كثيراً ما تدعو منظمات حقوق الإنسان العالمية المسلمين إلى تغيير موقفهم من حرية الاعتقاد من خلال إلغاء حد الردة، الذى هو أحد الحدود الإسلامية، بحجة أن حرية الاعتقاد مكفولة لأى إنسان، دون منعه من الانتقال من دين إلى

آخر. ولابد من التأكيد على ضرورة المحافظة على القانون الإسلامية فى العقيدة، بمنع تمكين المسلم من تغيير دينه، وذلك استنادا إلى قول المصطفى ﷺ "من بدّل دينه فاقتلوه"

الحفاظ على القانون الإسلامي في الأحوال الشخصية:

ولكن للأسف نجد كثيرا من المثقفين يدعو إلى التجديد والتغيير حتى في الأحكام الشرعية التي وردت فيها نصوص قطعية، وتناسى أنه "لا اجتهاد مع نص" وقد يكون دافعه إلى ذلك اجتناب الانتقادات التى توجه إلى الإسلام من الكفار، سواء من اليهود أو النصارى، أو من غيرهم. فهو يريد أن يدافع عن الإسلام - في ظنه - ولكنه يحارب الله ورسوله ﷺ ويكون عوناً لأعداء الإسلام. وهناك من هو مندُس بين المسلمين ويدعوهم إلى التخلى عن أحكامهم الشرعية فى مجال الأحوال الشخصية.

وفي الغالب الذي يطرح مثل هذه الأفكار لم يتمتع بقدر من العلم الشرعي، أو يكون ممن تأثر بالثقافة الغربية، ولا يعرف الثوابت الإسلامية التي لا تعرف التغيير أو التبديل أو التطوير في ذاتها(١٣).

المحافظة على القانون الإسلامي للمرأة في ضوء فقه الاحوال الشخصية:

إن المرأة تعد نصف المجتمع، وقد اعتنت الشريعة الإسلامية بالمرأة عناية كبيرة، فبينت الأجر العظيم في تربيتها، والإنفاق عليها، وجعلت جزاء ذلك الجنة، ولابد من المحافظة على القانون الإسلامية للمرأة في إطار التجديد، ويتمثل ذلك فيما يلي:

أولاً.. من ناحية الشكل:

إن تمسك المرأة بالحجاب الشرعى، وعدم كشفها لشعرها، أو جسدها، من أهم المسائل التى ينبغى أن يحافظ عليها فى مسيرة التجديد، ومن الغريب أن نجد من يدعو إلى أن الحجاب الشرعى عادة عربية، وليس واجبا شرعيا، والأغرب من ذلك ما قرأته لأحد الكتاب المعروفين أن هناك رأياَ عند العلماء يعتبر الحجاب الشرعى يختلف فى تحديده بحسب الأزمنة والأمكنة، وباختلاف الشعوب، وبذلك تنسلخ المرأة من لباس الحشمة(١٤).

إن الحجاب بالنسبة للمرأة ليس مجرد حفظ لها ممن يريد بها سوءاً من الرجال، أو منع الفتنة في المجتمع، بل إن الحجاب هو إعلان من المرأة المسلمة بأنها ملتزمة بأحكام الشريعة

الإسلامية، وممتثلة لأوامر ربها، ومطيعة له.

وسائل الحفاظ على القانون الإسلامي في إطار التجديد:

ولابد من بيان وسائل المحافظة على القانون الإسلامية للفرد والمجتمع، في إطار التجديد، وأهم هذه الوسائل ما يلى:

١- ربط الأمة الإسلامية بالقرآن الكريم، حفظا، وتلاوة، وتفسيرا.

٢- تثقيف المجتمع بسيرة النبي ﷺ وكيفية الاستفادة منها في واقعنا المعاصر، من خلال عرضها بأسلوب عصري، يستطيع أن يستفيد منه السياسي، والعسكري، والإداري، والعامل، بشكل يسير ومبسط.

٣- إعداد المناهج المدرسية التي تعالج الظواهر المتجددة في مجتمعاتنا، وتواكب التطور، لترسيخ القيم الإسلامية الحميدة.

٤- إعداد البرامج التليفزيونية، من مسلسلات، أو أفلام تربط الجيل الحالى بسلف الأمة من القرون الثلاثة المفضلة، بهدف المحافظة على القانون الإسلامية.

٥- إقامة المحاضرات العامة التي تصب في هدف المحافظة على القانون الإسلامية.

ضوابط التجديد:

وحتى نتمكن من حماية القانون الإسلامية فى ظل التجديد، لابد من وضع ضوابط للتجديد فى التفكير الإسلامي:

١- إن التجديد لا يمس الجانب العقائدى لدى المسلمين، باعتباره مسألة توقيفية.

٢- عدم المساس بالثوابت الشرعية، من مسائل العبادات أو الأحوال الشخصية وغيرها في إطار التجديد.

٣- أن يكون التجديد لتحقق مصلحة معتبرة.

٤- أن تكون الوسائل المبتكرة للتجديد مشروعة.

٥- ألا يكون في التجديد مشابهة للكفار في عقائدهم وعباداتهم. ومتى تحققت هذه الضوابط الخمسة في التجديد فإننا يمكن أن نحافظ على القانون الإسلامية[١٥].

المبحث الثاني

القانون الإسلامي وعلاقته بالدين والثقافة مع بيان ماهية القانون الغربي وأثره على قانون الاحوال الشخصية الإسلامية ويتضمن:ـ

المطلب الأول

القانون الإسلامي وعلاقتها بالدين مع بيان الفرق بين القانون الزائف الدخيل وبين قانون الدين الإسلامي الصحيح.

في بادئ الامر نسأل سؤالا لماذا ارتبط تدين السياسة في العراق بالانحطاط الأخلاقي للسلطة السابقة، وبالتدهور القيمي للدولة والمجتمع، وبتشوه معنى الحياة للوجود الاجتماعي برمته؟

لماذا أصبح الإسلام السياسي في العراق منتجاً لنقيض الوظيفة السامية المفترضة للدين، أي منتجاً "مبدعاً" للألم والقبح والعنف والظلم والقسوة والخواء؟

وهل يمكن المضي في أي منهجية علمية لاستكشاف آليات تلاقح الدين بالسياسة، دون استجلاء عميق لسيكولوجيا التدين والتديين والأدينة، فردياً وجمعياً؟

فرضيتان:

إن الإجابة عن الأسئلة السابقة تستلزم أولاً تبني فرضيتين تفسيريتين.

تستند الفرضية الأولى إلى حقيقة أن التجربة البشرية المشتركة عبر العصور، أثبتت بالملموس اليومي والتأريخي أن ليس ثمة دين منضبط بحقائق كليانية متفق عليها، لا فقهياً ولا شعبياً؛ بل توجد أديان مُتخَيّلة بمقدار عدد المتخيلين، وأوجه مُتخَيّلة للدين الواحد بعدد مذاهبه وطوائفه ومنظّريه وحتى أتباعه من العوام. ولهذه الصور المُتخَيّلة محركاتها الانفعالية الغارقة في أعماق الحاجات البشرية المتعطشة لأي إشباع ولو كان مُتخَيّلاً[١٦].

وهنا يتوقف الدين "المطلق" عن ممارسة كينونته الواحدية في العقول، أي يموت إلى الأبد، فاسحاً المجال لنسبية التدين المرتبطة بنسبية العقل البشري وديناميات الإسقاطية الشاسعة ليحيا إلى الأبد[١٧]!

أما فرضيتنا الثانية فترى أن الأديان قاطبةً جرى استثمارها في غمرة ضرورات الحراك

السوسيوتأريخي، لتنتج أنماطاً متباينة بل ومتناقضة أحياناً من التدين (فكري أو عاطفي أو نفعي أو أصولي أو عصابي أو تطرفي أو تسامحي أو جوهري أو مظهري...). وبالنتيجة، لا يمكن القول بعلاقة سببية مباشرة بين أي دين "سرمدي" ونوع البيئة الاجتماعية المتأثرة به. فالمسألة تعزى في نهايتها لا إلى اللاهوتية "المطلقة" لبنية المعتقد الديني، بل إلى سيكولوجيا التدين أو التديين، أي قولبة الفكرة الدينية في نمط نفسي جمعي معين[١٨].

ملخص الفرضيات السابقة:

باختزالٍ أشد للفرضيتين السابقتين، أقول: إن ما يحدث في العراق اليوم من محوٍ مريع لقيمة الحياة البشرية، لا علاقة له بالإسلام الفاضل الذي مات بموت رسوله قبل أكثر من أربعة عشر قرناً، بل بالإسلام المُتخَيّل، أي الإسلام المُؤَسلَم سياسياً بإرادات أحزاب دأبت منذ العام ٢٠٠٣ على تكييف الثيمة الدينية بما يتلاءم ايديولوجياً مع مصالحها السلطوية الدنيوية، فأنتجت ما يمكن الاصطلاح عليه بالقانون الإسلامية للسلطة والدولة والمجتمع.

وهنا يجب التمييز المفاهيمي بين القانون المسلمة لغالبية المجتمع العراقي بوصفها قانون سوسيو - ديموغرافية تعنى بإدراك الناس لانتمائهم الديني وتصنيفهم لذواتهم بوصفهم مسلمين لا أكثر، وبين القانون الإسلامية أو المتأسلمة أو الطائفية، التي تعني انتقالاً من الطابع العقلاني المحايد للذات المسلمة إلى الطابع العقائدية الذي يضع الفرد المتأسلم بموقف الصراع مع الآخر المختلف عنه دينياً أو مذهبياً[١٩].

ولعل أهم ما تميزت به هذه القانون الإسلامية بشقيها الطائفيينِ طوال السنوات التسعة الماضية، إنها أعادت إلى الصدارة الفكرية من جديد إشكالية "الجوهر والمظهر" بكل عمقها الثقافي والفلسفي والنفسي، وبكل تمظهراتها الثنائية: "الغريزة- العقل"، و"الهدمية - البنائية"، و"الفساد - النزاهة"، و"الاغتراب- الحرية"، و"الماضي الحي- المستقبل الميت".

إلا أن هذه الثنائيات الخمسة يمكن اختزالها مفاهيمياً في إطار كلي متين يستوعبها جميعاً، تلك هي ظاهرة "التدين الزائف" التي باتت تشكل الأداء السلوكي الأساسي للقانون الإسلامية العراقية المشبعة بثقافة المظهر لا الجوهر[٢٠].

القانون الزائف والتدين الأصيل:

ليس جديداً حينما نتحدث عن تديّنٍ تحركه دوافع ورعية نزيهة، وآخر تحركه غايات نفعية انتهازية. إلا أن هذا التصنيف القديم قِدَمَ الديانات نفسها، وجد له تأطيراً مفاهيمياً وبحثياً متماسكاً لدى عالم النفس الاجتماعي "جوردون البورت" (١٨٧٩- ١٩٦٧)م أواسط القرن العشرين حينما اقترح وجود توجهين دينيين في الحياة البشرية: توجه "أصيل" أو جوهري Intrinsic يتسم بتدين ناضج أساسه الإيمان من أجل الإيمان والفضيلة دون التطلع للحصول على منفعة أو مكسب؛ وتوجه "زائف" أو سطحي Extrinsic يتصف بالمظهرية والصبيانية وعدم النضج، هدفه الاستغلال النفعي للدين لحيازة المكانة والجاه والمال والسلطة وحماية الذات وإشباع الغرائز والحاجات الدنيا دون إيمان حقيقي بالقيم الدينية الجوهرية.

وبالعودة إلى الوضع العراقي، نجد أن أسلمة القانون العراقية سار بخط مواز لعملية تزييف الدين وتسطيحه وإفراغه من جوهره المثالي. وبتعبير مشابه، إن ثمة علاقة سببية تكوينية متبادلة باتت تربط بين القانون الإسلاموية والتدين الزائف، إذ أمسى أحدهما يغذي الآخر في مفارقة تراجيدية نجحت في نخر الكينونة الاجتماعية للعراقيين إلى حد التجويف الأخلاقي والخواء الغائي من الحياة.

ويمكن إيجاز الآلية النفسية لعمليات النخر والتجويف والإفراغ هذه بالآتي: (الأسلمة السياسية تعني قطع الصلة التدينية العفوية المباشرة بين الفرد وربه، إذ يحل المتأسلمون سياسياً محل الله، بل ويحتكرون سلطته التشريعية والتنظيمية والثوابية والعقابية، عبر تنصيبهم لأنفسهم "مفسرين" و"شارحين" لإرادة الذات الإلهية. وهنا يبدأ الدين بالتشيؤ والتَأَصْنم، أي يصبح إدراكاً بشرياً مُتخَيّلاً متلفعاً بعباءات إلهية. ويستتبع ذلك إن الأخلاقويات الدينية بدورها تبدأ

وحين يلحظ الناس هذا التدهور الخلاقي يسري في نفوسهم وسلوكهم وحياتهم، يلجؤون إلى ميكانزم "التكوين العكسي"، فيُظهرون بشكل لاشعوري اتجاهاتِ دينية متعصبة ومتطرفة أشد من السابق، لإيهام أنفسهم وغيرهم بإنهم فاضلون في الواقع، ولخفض القلق الناشيء عن إدراكهم الدفين لانحلال قيمتهم الأخلاقية.

هنا يكف الدين عن كليانيته الروحية الشاملة، ويستحيل إلى طقوس وإجراءات روتينية

يبتغي الناس من ورائها مكاسبَ ومصالح شخصية. يغدو التدين بحثاً مستميتاً عن رشوةٍ يقدمها الحاكم المُستأله لأبنائه "المتدينين". فتطغى السطحية والطقوسية الوسواسية- القهرية، وينحسر الضمير الداخلي الأصيل للفرد، ليحل محله ضمير خارجي هش تحركه الفتاوى القائمة على تصورات مُتخَيّلة للذات الإلهية. وهذا الضمير الخارجي لا يرتدع إلا بالعقاب خوفاً من نار الآخرة. أما ولعه الداخلي بالفضيلة وجمالها وأحقيتها وجدواها، فيغدو أوهاماً منسيةً)[٢١].

الدين السياسي يدمج ما هو مطلق (الدين) بما هو نسبي (السياسة) دون أي إمكانية لإحداث انسجام أو تكامل حقيقيين بين القيمتين. ولأن المطلق يمكن أن يغدو نسبياً وليس العكس، يتحول التدين عندها إلى وسيلة دنيوية لا غاية سماوية، وتصبح الفتاوى السياسية سفسطات لغوية قابلة للتأويل بكل الاتجاهات، ويصبح التفكير البشري ملتوياً حلزونياً تبريرياً رغبياً خرافياً تبعاً لذلك[٢٢].

ممارسو الأسلمة السياسية لا يؤمنون في أعماقهم الباطنة بوجود دين، ولا بحتمية الثواب والعقاب، ولا بحياة ما بعد الموت. ولو كانوا كذلك لما احتموا بحصون ومصفحات وأفواج عسكرية تمنع "أقدار" الله عنهم، ولما تكالبوا على "متع" الدنيا من مناصبٍ وامتيازات وثروات، ولما نهبوا في وضح النهار حقوقَ المسلمين المحرومين. أليس المُلك لله وحده؟

وهكذا فقد احترف الحاكم السياسي المتأسلم السابق في العراق اليوم، الترويجَ للتدين الزائف برشوته للناس بصكوك "إلهية" ليضمن ولاءهم له ساعة ذهابهم إلى صناديق الانتخاب. ولأنه صدّق كذبته عن كونه وسيطاً "شرعياً" بين إرادة السماء وشؤون الناس، وبأنه "مفوض" ربانياً لحراسة الفضيلة، فإنه بات يؤمن في أعماقه اللاواعية إنه لا يحتاج إلى إلزامات أخلاقية صارمة أو ضوابط قيمية راسخة تحكم سلوكه ما دام قد "ضَمَنَ" مكاناً أبدياً في الحاشية الإلهية. فأصبح سلوكه الدموي ضد خصومه، وسطوه على المال العام، وتفريطه بحقوق الناس، وتجذيره للظلم الاجتماعي، وتمجيده للطائفة والعرق، أموراً مسوغةً ومألوفة لا تستدعي أي ندم أو مشاعر ذنب لديه[٢٣].

وبالمقابل، أدمنت الجماهير تدينها الزائف أيضاً، لأنها مغلوبة على أمرها بعد عقود من

عصب العقول والعيون، ولأنها تحتاج إلى أي وهم أو مخدر يبرر ويجمّل لها بؤسها وعجزها وزوال المعنى.. أي معنى من حياتها المهدورة.

الجماهير باتت تذهب إلى الطقوس الماسوشية ولا تتذكر الله؛ تؤصْنِمُ بشراً مثلها ولا تكترث لكرامتها المستلبة؛ تريد أخذ الرشوة من التدين ولا تريد جمال الفضيلة منه؛ تسعى لأن تديم ارتهانها لأغلالٍ من صنع مُسْتَدْينين فاسدين، لأنها تخاف انعتاقها وتكره علاقتها الحرة المباشرة البسيطة بالكون الأزلي الذي انبعثت منه[٢٤].

المطلب الثاني

علاقة القانون الإسلامي بالثقافة وبيان الفرق بين الثقافة الأصيلة والقانون الغريب

نحن لا ندَّعي التخصص في الشأن الاسلامي، لكن انتمائنا للقانون العراقية وإيماننا بوحدة الامة العراقية، يجعلنا بالضرورة ننتمي الى الاسلام العراقي، لانه بكل بساطة دين أكثر من ٩٠٪ من العراقيين. ثم ان هذا الاسلام ليس ديناً طارءاً ولم ينتشر منذ بضعة سنوات، بل هو دين العراقيين منذ أكثر من ١٤ قرن، وقد لعب فيه العراقيون الدور الحضاري والسياسي الاول والاكبر. فعلى سبيل الخيال، نفترض أننا قررنا حذف تسميتي (العراق وبغداد) من تاريخ الاسلام، لاضطررنا أن نحذف على الاقل ٥٠٪ من الابداع الحضاري والفعل السياسي من تاريخ الاسلام. بكل تواضع وانسانية حيادية، يحق القول، بأن الاسلام من دون العراق والعراقيين ما كان يمكن أن يبلغ هذا الشأن العالمي وهذا الغنى الحضاري. حتى المبدعين الذين ما كانوا من أصول عراقية فأنهم لولا أهل العراق وحضارة بغداد ما كان يمكنهم الابداع أبداً[٢٥].

ثم ان هذا الاسهام العراقي في الاسلام لم يكن إسهاماً لطائفة أولفئة معينة، بل ساهم فيه جميع العراقيين من مختلف الاصول العرقية والدينية والمناطقية. يكفي القول ان المسيحيين العراقيين قد لعبوا الدور الحاسم في نقل العقل الاسلامي الى المستوى العلمي والفلسفي من خلال ترجماتهم الفكرية من اللغة السريانية العراقية.

نقول (اسلام عراقي) بالمعنى الانساني الحضاري للكلمة، وليس بالمعنى الديني العقائدي المحدود. اسلام وطني، يشعر بالانتماء اليه العربي والكردي والتركماني والسرياني، كذلك الشيعي والسني، بل حتى العراقي غير المسلم، سواء اللا متدين، كذلك

المسيحي والصابئي واليزيدي. فأن الدين بالنسبة لنا هو ثقافة وحضارة وقانون، قبل أن يكون إيمان وعقيدة ومذهب. الاتفاق الغريب بين النخب الحداثية والدينية على محاربة التاريخ الحضاري العراقي!

من سوء حظ العراقيين وسر طامتهم الكبرى، إن جميع النخب العراقية، الدينية الشيعية والسنية بالإضافة الى النخب الحداثية، قد اتفقت على نقطة أساسية عجيبة وخطيرة:

محاربة الميراث الحضاري العراقي الاسلامي و (ماقبلاسلامي) والتنكر لدور العراقيين في صنع الحضارة!!

بالنسبة للتاريخ السابق للاسلام، الآرامي المسيحي وقبله القديم (السومري البابلي الآشوري)، فأن جميع النخب العراقية تبنت الفكرة الاستشراقية التوراتية، بأن أسلافنا الاوائل قد انقرضوا وانقرضت معهم أية علاقلات وطنية وتاريخية معهم، بأعتبارنا "حسب النظرية العروبية والتوراتية"، منحدرين عرقياً وقبائلياً من الفاتحين العرب المسلمين؟!

والطامة الكبرى إن غالبية نخبنا قد اتفقت كذلك على سلخنا حتى عن الحقبة العربية الاسلامية وبالذات قرون الحضارة العراقية العباسية[٢٦]؟! قد يبدو مثل هذا الكلام غريباً وشاذاً، لكن كما يقال (الحقيقة أغرب من الخيال).

هذا هو الحاصل فعلاً ومن دون أية مبالغة:- أهل الحداثة من يساريين وقوميين وليبراليين، بكل بساطة شطبوا على كل الاسلام، سواء العراقي منه أوغير العراقي. هم اعتبروا الاسلام سبباً لتخلفنا ورجعيتنا وانحطاطنا، وأشاعوا بيننا اسطورة (تقدمية) لا زالت رائجة حتى الآن، بأنه يكفي تخلينا عن الاسلام وتبني الالحاد والعلمانية حتى تهبط علينا ملائكة الحداثة والتقدم وتشيع بيننا عبقرية الازدهار والحضارة مثل (أشقائنا الاوروبيين)! وإذا تطرق الحداثي للتاريخ الاسلامي فأنه لا يتحدث سوى عن (الثورات الطبقية) مثل ثورة القرامطة والزنج، وكذلك مذابح المثقفين والسجون والفساد والتعصب والحروب. بعض المطلعين والمهتمين باشكاليات كتابة التاريخ العراقي، الاسلامي والنهراني، يعتقدون بأن هناك مؤامرة خفية لقوة عالمية جبارة منذ بدايات العصر الحديث قبل أكثر من قرن، غايتها الاولى والكبرى والوحيدة: ((سلخ الانسان العراقي عن تاريخه))!! وحسب ظن هؤلاء، ان غاية هذه القوى العالمية من هذا التشويه هي منع عودة العراق الى دوره

الحضاري التاريخي المتميز. إذ ان أخطر ما في الانسان العراقي هو اكتشافه لذاته التاريخية الحضارية المبدعة والقيادية لأنه حينها سيغدو انساناً آخر واثقا شامخا أصيلاً مبدعاً[٢٧].

لا ندري مدى صحة هذه الفرضية بالمؤامرة العالمية المسبقة. لا نريد أن نؤكدها أو ندحضها، فكل شيء في هذا العالم ممكن. الذي يهمنا أن نبدي إستغرابنا كيف غابت هذه النقطة الحاسمة والواضحة عن جميع النخب العراقية منذ أكثر من قرن وحتى الآن: ((إن الاسلام هو العنصر الحاسم التوحيدي والقاسم المشترك بين أكثر من٩٠٪ من العراقيين!! فلا اللغة العربية وحدها كافية لجمعنا ولا العقائد السياسية ولا المذاهب يمكن أن تشكل عاملاً مشتركاً بين ابن البصرة وأربيل والانبار، سوى الاسلام وحده القادر على ذلك))! هل التعايش السلمي هو صدفة، ان النقطة الاساسية والاولى والكبرى التي اشتغلت عليها أمريكا قبل وبعد احتلالها لبلادنا عام ٢٠٠٣: أن تستوعب المد الاسلامي العراقي وتحوله الى مد طائفي من خلال تشجيع الاحزاب الطائفية وتشريع نظام المحاصصة ومحاربة العناصر والجماعات الاسلامية التوحيدية؟! منذ أعوام التسعينات ومعارضة لندن، اشتغلت أمريكا وحلفائها من الاطراف العراقية على تشجيع وتمويل الاحزاب الطائفية العراقية ومحاربة أي جهد اسلامي عراقي توحيدي، لأنهم يدركون جيداً ان الاسلام العراقي الموحد سوف يسبب فشل كل مشاريعهم لأضعاف العراق واذلاله وتقسيمه[٢٨]!.

ضمن هذا الموقف المشوه للتاريخ الوطني العراقي يمكننا فهم حال الاسلام والمسلمين في العراق بما فيه (قضية التقارب الشيعي ـ السني). منذ بداية العراق الحديث قبل قرن تقريباً، لم تمنح النخب المؤثرة، الدينية والثقافية مسألة القانون الوطنية حقها بالبحث والاهتمام والاحياء. بل ان غالبية هذه النخب، للأسف، تمادت أكثر وأكثر بتخليها عن انتمائها الوطني وتبعثرها في أنتماءات طائفية وقومية وعالمية، مرتبطة بالخارج.

لهذا فأن من يراجع قضية حوار الطوائف السلمي، يفاجئ بصورة مفجعة بضآلة دور النخب الدينية والثقافية العراقية في هذا الحوار. وهناك نخب كثيرة برزوا في ذلك المجال، من أمثال: محمود شلتوت (رائد فكرة التقريب) / المراغي / محمد أبوزهرة / حسنين مخلوف / مصطفى عبدالرزاق، وغيرهم. وقدمت ايران شخصيات حوارية من أمثال: السيد آغا البروجردي / نواب صفوي / الامام الخميني / المفكر د. علي شريعتي[٢٩].

وكذلك في العراق فكان من الطبيعي أن تظهر بعض الشخصيات الحوارية. من كان هناك السيد كاشف الغطاء، والامام محمد باقر الصدر، والسيد محسن الحكيم، وعبد العزيز البدري لكن هذا الدور العراقي من الناحية الفعلية والفكرية يبدو ضئيلاً جداً مقارنة بأهمية القضية وخطورتها بالنسبة لحياة الشعب العراقي برمته[٣٠].

فمثلاً ليس هنالك أي اصدارات فكرية عراقية بهذا الخصوص. ليس هنالك أية مؤسسة جامعة للحوار والتنسيق بين الطائفتين. ليس هنالك أية مؤتمرات حوارية مهمة ومستمرة. بل حتى الاحزاب السياسية العراقية الدينية والحداثية، لم تفكر أبداً بالمعالجة الصريحة والفعلية لهذه القضية وظلت تتطرق اليها بلغة خطابية ودبلوماسية وسطحية جداً كما لوانها تتحدث عن حالة شخصية معيبة، ومن غير اللائق تسميتها بالأسم، ناهيك عن الدخول بتفاصيلها! وعندما نتحدث عن الحوار والتقارب بين الطوائف فأننا لسنا من السذاجة الى درجة أن نتوقع أن تلغى الفروقات ذات يوم ويندمج الشيعة والسنة في طائفة واحدة. بأعتقادنا ان هذا مستحيل فحتى بالنسبة للمسيحيين الغربيين ورغم كل روح الحوار والديمقراطية والبحث بين رجال الدين والمثقفين العلمانيين معهم، بالاضافة الى ما لا يحصى من المؤسسات الضخمة المتخصصة بتشجيع التقارب والحوار، إلاّ أن هذا لم يمنع بأن تبقى الطوائف متميزة عن بعضها كما هي منذ قرون، فهنالك دائما البروتستان والكاثوليك والارثوذكس!

إن الحوار ليست غايته الغاء الفروق بين طرفين، بل غايته الناجحة والمعقولة، خلق قوة ثالثة وسطية من أبناء الطرفين، لتلعب دوراً توسطياً وتقاربياً يخفف من حدة الخلاف والتصادم بين الطرفين[٣١].

يعني، لنأخذ مثال (الحزب الديمقراطي المسيحي الالماني) ان هذا الحزب، الذي نشأ كاثوليكياً في أول الامر في عشرينات القرن الماضي، تحول مع الزمن الى حزب كاثوليكي بروتستاني يجمع بين طائفتي المسيحية الالمانية. ان هذا الحزب لعب ولا زال يلعب دوراً حاسماً في تعزيز وحدة المجتمع الالماني، ووسيط فعال بين هاتين الطائفتين المسيحيتين المتنافسيتين تاريخياً.

نفس الحال بالنسبة لحزب العدالة (الاسلامي) الحاكم في تركيا، والذي باعتراف

المراقبين، راح يلعب دوراً كبيراً بالتقريب بين الفرقاء في المجتمع التركي: (السنة - العلوية / الاتراك - الاكراد - العرب)، باعتبار الجميع مسلمين، والاسلام العقلاني المعتدل يمكن أن يكون وسيطاً مقبولاً للحوار بين الجميع، رغم الفروق المذهبية والعرقية[٣٢].

صورة أوضح نقول، ان النخب الثقافية والسياسية، بدل أن تكون هي جزءاً من عملية الانقسام الطائفي والعرقي التاريخي في المجتمع، عليها أن تكون العكس أي قوة ثالثة يجتمع فيها الفرقاء بأعتبار أن مصلحة الوطن وحياة الناس وسلامتهم هي المدخل والاساس لمصلحة وسلامة كل طوائف وقوميات الوطن. ونسجل هنا بعض المقترحات المتداولة من أجل تشجيع الحوار السلمي بين الطوائف وخلق قوة ثقافية شعبية تكون جسراً حوارياً بين الطائفتين من خلال:

أولاً: تشكيل مركز رسمي يمول حكومياً ومدنياً بأسم (مركز الحوار الاسلامي العراقي)، تتمثل فيه عناصر دينية ومثقفة من أبناء الطائفتين، تجتمع وتتداول وتعقد المؤتمرات وتتصل وتقترح ولها حضور استشاري في البرلمان العراقي وفي مجلس الوزراء.

وتكون واحدة من أهم مهمات وفعاليات هذا المركز، التنسيق مع الفعاليات الدينية للطائفتين من أجل الاتفاق على تواريخ واحدة للاعياد والمناسبات الاسلامية ومحاولة اظهار وابراز المناسبات الدينية المشتركة مثل رمضان والحج والمولد النبوي، بل العمل على تشجيع اشتراك الطائفتين في المناسبات الخاصة بالطائفة الواحدة مثل عاشوراء[٣٣].

ثانياً: إصدار مجلة بحثية دورية يشترك فيها نخبة من المثقفين المعنيين غايتها نشر الدراسات والمواضيع التي تعرف بكل الشؤون المذهبية والحضارية والتاريخية للاسلام العراقي.

ثالثاً: تشكيل لجنة مختصة من الطائفتين للاتفاق على المناهج المدرسية المتعلقة بالتاريخ الاسلامي والدين لكل المراحل الدراسية، غايتها تشجيح وابراز ثقافة التقارب والروح الوطنية العراقية الجامعة. والتأكيد على جعل كليات الشريعة في الجامعات العراقية تلعب دوراً دراسياً وبحثياً في تدريس المذاهب الاسلامية والتقريب بينها[٣٤].

مخطط تدمير القانون الثقافية العراقية!

المبحث الثالث

نتاج الصراع بين أفراد المجتمع وأثره على مستقبل ذلك على مستقبل قانون الاحوال الشخصية ويتضمن:ـ

المطلب الأول

بيان طرق تجنب الصراع والحفاظ على القانون الإسلامي داخل المجتمع السلمي

القانون العراقية تعني الايمان بحقوق المرأة ومساواتها الضميرية بالرجل: ان احترام المرأة والدفاع عن حقوقها، ليس غايته فقط الحرص على المرأة وحدها، بل كذلك الحرص على الرجل نفسه وعلى عموم المجتمع والدولة. ان قناعتنا بأن الخير يكمن في الانسجام بين ثنائيات الوجود، يجلعنا نعتقد بأن (المجتمع السليم المستقر) هو المجتمع الذي خلق انسجاماً وتعادلاً بين طرفيه الاساسيين، أي الرجل والمرأة. اذا كان الرجل يمثل الذراع اليمنى للمجتمع، فأن المرأة هي ذراعه اليسرى، وعندما يفقد الإنسان أحد أعضائه الاساسية فأنه يصبح معوقاً مشوهاً. إن من أولى العوارض المرضية لأي مجتمع قلق متوتر يسوده العنف والقمع: (الخلل في العلاقة، بين الرجل والمرأة)[٣٥]. في كل أنثى هنالك جانب ذكوري معين في شخصيتها: (فحولي تسلطي عضلي عملي جاف عقلي فردي اختراقي). كذلك في كل رجل هنالك جانب انوثي معين في شخصيته: (أمومي عاطفي أريحي نباتي رطوبي جماعي استقبالي). ان قمع المرأة في المجتمع هو بنفس الوقت قمع للجانب الانوثي في رجال المجتمع، وتحويلهم الى فحول متوترة جافة متهيجة، يمارسون العنف ضد بعضهم البعض.

إن حق المرأة بالمساواة مع أخيها الرجل، لا يعني فقط الحرص على سلامة المرأة وحدها بل أيضاً الحرص على سلامة الرجل نفسه وعلى عموم المجتمع، لكي يكون أكثر توازناً وعاطفة وانسانية، وأقل عنفاً وجفافاً وفحولة[٣٦]. لكن الدعوة للمساواة، تختلف تماماً عن الفهم الغربي الحداثي لـ (مساواة المرأة) القائم في جوهره على فكرة أن تنسلخ المرأة عن خصوصيتها الانثوية البيولوجية والنفسية والتاريخية، لتصبح ذكراً في الشخصية والثياب والعمل والسلوك اليومي. ان المساواة لا تعني أبداً المساواة في القانون الذاتية، بل المساواة في

الحقوق. ان حرية المرأة وكرامتها، تكمن في مدى قدرتها على التعبير عن قانونها وشخصيتها المتميزة عن الرجل. يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار خصوصياتنا الميراثية والدينية والبيئة في تشريع القوانين الخاصة بالمرأة(٣٧).

فنجد القوانين العراقية تعني الاعلاء من شأن الثقافة ومساواة المثقفين بالسياسيين: وقبل النظر الى (الواقع السياسي) لأي مجتمع، يتوجب النظر الى (الواقع الثقافي)، لأن الثقافة هي الضمير. وعندما يكون الضمير حياً محباً للذات وللحياة يكون البدن كذلك حياً مفعماً بالصحة والنشاط. لهذا فأن المجتمعات التي تعيش استقرارا وبحبوحة هي المجتمعات التي تسودها ثقافة (ضميرية) واقعية أصيلة تعبر عن الإنسان ومشاغله وأحلامه، وتلعب فيها النخب المثقفة والمتعلمة دوراً أساسياً في صنع مشاريع الوطن والاسهام الفعال بقيادته، الى جانب السياسي ورجل الدولة. أما المجتمعات المتوترة المأزومة، فهي دائماً مجتمعات تسودها ثقافة (لا ضميرية) منقطعة عن الواقع ومرتبطة بالخارج، ومثقفوها منعزلون وخائفون وتابعون في الغالب للسياسي ورجل الدولة. ان وظيفة المثقف انه (صانع للأفكار والمشاريع)، أما السياسي فأنه (منفذ لهذه الأفكار والمشاريع)، أي ان المثقف يمتلك (فن التفاعل مع الواقع وفهمه ودراسته واستنباط المشاريع له)، أما السياسي فهو يمتلك (فن ادارة الواقع، مجتمعاً ودولة)(٣٨).

فالمثقف رجل تفكير وتحليل وتنظير مهما امتلك روحا عملية وتنظيمية، والسياسي رجل تخطيط وتنفيذ مهما امتلك روحاً ثقافية. وكل منهما يغدو ناقصاً من دون الآخر. إن سر الخراب الروحي والمادي السائد في وطننا منذ أكثر من قرن وحتى الآن ناتج عن نرجسية السياسي وتبعية المثقف. منذ مطلع نهضتنا الحديثة وحتى الآن عجزنا عن خلق أي ثقافة عراقية وطنية أصيلة، وأي مشروع سياسي عراقي ناجح. جميع تياراتنا الثقافية والسياسية مستنسخة من تيارات أجنبية خارجية، قومية ويسارية وليبرالية ودينية.. لهذا فإن القانون الوطنية هي التي تعمل على تشجيع السياسي على أن يمتلك روحاً مسؤولة واثقة ومتخلصة من النرجسية والغيرة وروح التملك والزعامة والالغاء التام لكل المبدعين.. وتشجيع المثقف على أن يرتبط بواقعه العراقي ويكرس جهوده الفنية والادبية والعلمية والدراسية للتفاعل مع واقعنا، بمدنه وقراه وأراضيه وأقوامه وطوائفه ومهنه وبيئته، وكل أموره التي تم تجاهلها بسبب التركيز المتطرف على الخارج(٣٩).

المطلب الثاني

مستقبل القوانين الإسلامية في ظل الظروف السياسية والفكرية والدينية الراهنة

المشهد العراقي الحالي يحيلنا بقوة إلى حقيقة أن التدين الزائف أصبح الديناميةَ النفسية المركزية التي تمارس بها القانون الإسلامية وظيفتها الاجتماعية؛ إذ تسود الغرائز الفجة على العقل المستنير، وتتفوق النزعة الهدمية على النزعة البنائية في عموم الدولة والمجتمع، ويُشرعَنُ الفساد في مقابل تسفيه النزاهة، ويجري تجذير عجز الإنسان وعدميته واغترابه عن ذاته وعالمه، وتُمحى على نحو منظم ذاكرته الثقافية- التأريخية الآنية والمستقبلية لتُستَبدَلَ بذاكرة ميثولوجية تعصبية عن ماضٍ خرائبي وهمي.

غير إن صراع الالقوانين في الشخصية العراقية لم ينقطع بعد، ولم تعلن نتائجه النهائية بعد. ولا يجوز علمياً التسليم بسرمدية المشهد الحالي. فتمظهرات القانون وتحولاتها ومساراتها إنما تتغذى من مصدرين: الموقف السياسي الضاغط، وسمات الشخصية الاجتماعية نفسها[٤٠].

وإذا سلّمنا أن الموقف الأزماتي الحالي المحيط بالفرد العراقي يدفع باتجاه تفكيك هويته الوطنية إلى القوانين فرعية لا عقلانية ومنها هويته الإسلامية (لا القانون المسلمة العاقلة)، فإن النزعة العلمانية الاجتماعية الراسخة في شخصية الفرد العراقي (أي تفتحه العقلي، وتدينه الهادىء غير الأصولي، ونزعته النقدية الجدالية، وميوله الدنيوية للاستمتاع بالخبرات الذوقية والجمالية الحسية) ستبقى لها فاعليتها في إدارة صراع الالقوانين هذا وتحديد نتائجه ومآلاته. إن أهم ما يميز هذه النزعة العلمانية كونها نزعة واقعية تكيفية تتصل بالبنيان الثقافي الانثربولوجي العام للمجتمع، وهي ليست اتجاهاً غيبياً نفترضه قسراً أو اصطناعاً.

نعيش اليوم ذروة سنوات المخاض لما ستؤول إليه قانون العراق القادمة. وإذا كان لقوانين العلوم الاجتماعية حتميتها التنبؤية، فإن القانون الواحد يمكن أن يفضي إلى نتائج متباينة بحسب نسب المتغيرات الفاعلة في معادلته. ولذلك، فإن الأسلمة أو الإسلامية وما أفرزته من طائفية سياسية تشرذمية، ليست إلا متغيراً جزئياً قابلاً للتعديل أو النقض أو الاستبعاد حالما تتضح ديناميات جديدة في عروق الحدث العراقي، بتأثير الزوال الذاتي المؤكد لموضة التدين الزائف من جهة، وبتأثير العمل الثقافي- السياسي المستنير لقوى التغيير المدني التحرري من جهة أخرى[٤١].

يبرهن التأريخ الإجتماعي للإنسان أن الطبيعة البشرية تظل باحثةً عن تحقيق كرامتها الآدمية حتى إنْ انكفأتْ في عصورٍ من الحمق والعمى عن مصالحها الحقيقية. فارتقاء الوعي الاجتماعي عملية تراكمية جدلية لعوامل الاقتصاد والسياسة والفكر، لا محصلة جبرية بسيطة لأحداثٍ سياسية تطفو على السطح. ولا أظن أن العراق سيكون استثناءً من فرضية أن الدين السياسي ليس إلا مرحلة تطورية لاعقلانية مؤقتة وعابرة، ريثما يقتنع الناس أن هويتهم المدنية الجمعية هي أنجع الوسائل إلى تحقيق سعادتهم الدنيوية والدينية معاً[٤٢].

الخاتمة:

حين يندمج المجتمع المسلم مع مبادئ وأسس العقيدة الإسلامية ويمتثلها واقعاً ومنهج حياة، يكون هذا المجتمع بهذه الصورة المفاهيميَّة معبِّراً عن مصطلح القانون الإسلامية، والقانون تقوم على أربعة أسس وعناصر (العقيدة - التاريخ - اللغة - الأرض) فإن تكونت هذه العناصر الأربعة في الأمَّة المسلمة عبَّرت بمجموعها عن القانون الإسلامي المقصودة.

ولهذا كانت أمة الإسلامية خير أمَّة أخرجت للناس كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾، وخيريَّة هذه الأمَّة نابعة من استقلاليتها التشريعيَّة والعقائديَّة والسلوكيَّة عن غيرها من الأمم الأخرى.

قد تضعف القوانين الإسلامية لدى بعض المجتمعات دون بعضها الآخر، ولكن أنَّ تذوب القانون فهذا لا ولم ولن يكون،لأنَّ هذا الدين محفوظ بحفظ الله وقد تكفل الله به.

نعم! هنالك متربصون يتربصون بهويتنا الإسلامية وأمتنا الدوائر كما قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾، وهنالك تقارير معاصرة صدرت يتضح منها تمام الوضوح أنَّ أعداء الإسلام يريدون محق القانون الإسلامية الصحيحة وإزالتها، ولو قلَّبنا صفحات تقرير من تلك التقارير كتقرير مؤسسة راند الذي يصدر تباعاً في كل سنة وقرأنا خططهم لعلمنا تلك العداوة الحقيقية لهويتنا العربية والإسلامية بشكل واضح.

وقد خرج البحث بالنتائج والتوصيات التالية:-

١- وجوب المحافظة على القوانين الوطنية الاسلامية كمبدأ من مبادئ تلك الشخصية العظيمة.

٢- لزوم معرفة ان القوانين الاسلامية هي من اهم المشاريع التي يستهدفها عدو هذا الدين العظيم.

٣- اعطاء برنامج تثقيفي للشباب المغترب وعدم الانجراف وراء التيارات المعارضة لتلك القانون المسلمة.

٤- ضرورة التأكيد في المناهج الدراسية والوسائل التعليمية على توضيح القانون الاسلامية.

هوامش البحث

(١) محمد نور الين أفاية: الغرب المتخيّل، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٠ ، ص٩.

(٢) المصدر نفسه: ص١٠.

(٣) محمد عابد الجابري: مسألة القانون، العروبة والإسلام. والغرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٧.

(٤) المصدر نفسه: ص٩.

(٥) المصدر نفسه: ص١٣.

(٦) محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٢ ص١٩.

(٧) المصدر نفسه: ص٢٢.

(٨) رضا عبد الله جاسم: القانون الاسلامية في المفهوم الحديث، مقالة في مجلة القبس، العدد٤، ٢٠٠٥م، ص١٣.

(٩) المصدر نفسه: ص١٥.

(١٠) محمد عابد الجابري: الغرب والإسلام،الأنا والآخر، أو مسألة الغيرية - فكر ونقد، العدد١٩٩٧،٢، ص٥.

(١١) المصدر نفسه: ص٧.

(١٢) سعيد عبد الفتاح عاشور: أضواء جديدة على الحروب الصليبية، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٠.

(١٣) حاتم محمد علي : ثوابت القانون الاسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص٢٩.

(١٤) المصدر نفسه: ص٣٢.
(١٥) المصدر نفسه: ص٤٧.
(١٦) راغب حاتم احمد: القانون الاسلامية والخطر عليها في الوقت الحاضر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٣.
(١٧) المصدر نفسه : ص٣٤.
(١٨) ناظم محمد العزاوي: الخطر المحدق بالثقافة الاسلامية، دار المحجة البيضاء، النجف الاشرف، ط١، ص٦٦.
(١٩) المصدر نفسه: ص٦٩.
(٢٠) رضوان السيد: الأمة والجماعة والسلطة، دراسات في الفكر السياسي العربي والإسلامي، دار اقرأ، بيروت، ١٩٨٤، ص٩.
(٢١) المصدر نفسه: ص٢٦.
(٢٢) مشتاق رافع العامري : الثقافة الاسلامية في مفهوم الشهيد محمد باقر الصدر، مقالة منشورة في مجلة العلوم الاسلامية، جامعة بغداد، ٢٠٠٩م.
(٢٣) ناصر مكارم محمد : الموجز في الأديان والمذاهب المعاصرة، دار الوحدة الإسلامية، المدينة المنورة، ص(٧٦ - ٧٧).
(٢٤) المصدر نفسه: ص٧٩.
(٢٥) يونس احمد خالد : تنوير الافهام في مصادر الاسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٦٥.
(٢٦) المصدر نفسه: ص١٦٦.
(٢٧) المصدر نفسه: ص٧٣.
(٢٨) طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي ط٢ الدار البيضاء، ٢٠٠٠ ص٦٩.
(٢٩) المصدر نفسه: ص٧١.
(٣٠) طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، مطبعة الدار البيضاء، ط٢، ٢٠٠٠، ص٦٩.
(٣١) المصدر نفسه: ص٦١.
(٣٢) المصدر نفسه: ص٦٤.
(٣٣) تجديد الوعي: د. عبد الكريم بكّار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧م، ص٢٢.
(٣٤) المصدر نفسه: ص٢٤.
(٣٥) مجلة المسلمون: رامي راغب، مقالة عن القانون الاسلامي في خطر، العدد الأول من المجلّد الخامس، تموز ١٩٦٣، مع الاختصار، ص٣٣.
(٣٦) المصدر نفسه: ص٣٤.

(٣٧) القانون الاسلامي بين الماضي والحاضر: د. علي شريعتي، قم المقدسة، ١٤٢٤هـ، ص٣٠.
(٣٨) المصدر نفسه: ص٣٨.
(٣٩) البرنامج اليومي للعبادات واثره على القانون الاسلامي: فيصل الكاظمي، المكتبة الحيدرية، النجف الاشرف، ص٨٧.
(٤٠) المصدر نفسه: ص٩٠.
(٤١) الاخلاق الدينية واثرها على القانون الاسلامي: عبد الله محسن، مقال في مجلة النجف الاشرف، العدد١٠، ص١٨.
(٤٢) المصدر نفسه: ص١٩.